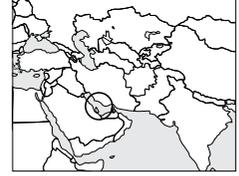


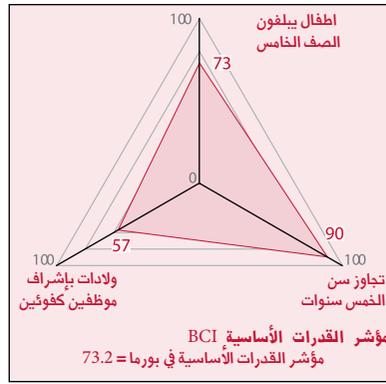
## أزمات كثيرة من دون استجابة

يعيش شعب بورما تحت الحكم العسكري أزمات دائمة، سواء كانت متعلقة بالاقتصاد، أو السياسة، أو الغذاء، أو البيئة. وقد اجتمع هذا كله ليخلق وضعاً من الفقر المدقع، ونقص الحقوق الأساسية والتدهور المتزايد في الأوضاع الاجتماعية. كما نجد أن التنظيمات الشعبية التي تشكل جزءاً من المجتمع المدني في المستقبل، غير متطورة، أو محظورة، أو مضطهدة من قبل الحكومة. أما الحقوق فهي محفوظة فقط للنبذة العسكرية وأقرانهم، بينما نجد معظم المواطنين الأكثر استضعافاً متأثرين على نحو متباين بالأزمات والكوارث.



المناطق التي ضربها الفيضان بدون طعام أو ماء أو مأوى، أو رعاية طبية<sup>(3)</sup>. وأعاد مجلس الدولة للسلام والتنمية أيضاً تعبئة مواد الإغاثة الأجنبية؛ لتبدو وكأن الحكومة هي التي تبرعت بها. وقد عبرت منظمة العفو الدولية عن قلقها من أن الحكومة كانت تستغل معاناة المواطنين في أعقاب الإعصار، لتحكم قبضتها وتوسّع من مدى وصول برامجها للعمل الإجباري، وسط الجماهير التي تفتقد للضروريات الأساسية<sup>(4)</sup>.

وفي الشهر نفسه، أجرت الحكومة استفتاءً مشبوهاً حول الدستور الجديد، مستغلة في ذلك نزوح ضحايا الإعصار. حيث لم يتمكن هؤلاء الضحايا من التصويت، سواء في الاقتراع الذي كان مقرراً في الأصل يوم 10 أيار/مايو 2008 أو في التصويت الإضافي الذي تم في الرابع والعشرين من الشهر نفسه، وذلك بحجة توطين الناخبين النازحين. وتفيد التقارير أيضاً بأن مسؤولي الحكومة قد قايسوا مواد الإغاثة بالأصوات



كسجناء سياسيين<sup>(2)</sup>. وتم الحكم على المشاركين في تلك الاحتجاجات بالسجن لمدة طويلة. وفي آذار/مارس 2008، أخفقت الحكومة في التحذير من إعصار نرجس المتوقع والذي ضرب "دلتا الروادي" بقوة، وراح ضحيته 140.000 نسمة، وأثرت الكارثة مباشرة على عدد لا يقل عن 3.4 ملايين نسمة آخرين. ورفضت الحكومة دخول عمال الإغاثة إلى معظم المناطق المنكوبة، وأغلقت معسكرات الإغاثة أمام المواطنين النازحين، مجبرة إياهم على العودة إلى

### مجلس محامي بورما

نتيجة لسياسات ضالة على مدى 47 عاماً، وقمع وفساد من قبل مجلس الدولة للسلام والتنمية (SPDC) الحاكم، فإن الأزمة العالمية الراهنة التي تؤثر على الأسواق المالية وعدم توافر السلع الأساسية، وظروف البيئة، تضرب شعب بورما على نحو أسرع وأكثر قسوة من أي شعوب أخرى في العالم.

في أواخر العام 2006، وبينما كان إجمالي دخل الفرد سنوياً 300 دولار، ارتفعت تكلفة السلع الغذائية الأساسية إلى ما بين 30% و40%. وهو تهديد خطير لمن ينفقون 70% من دخلهم على الغذاء<sup>(1)</sup>. وفي آب/أغسطس 2007، خفضت الحكومة دعمها للوقود؛ ما أدى إلى ارتفاع أسعار البنزين. ووصل الأمر إلى أن كثيراً من الناس لم يتمكنوا حتى من الذهاب إلى عملهم. ومع زيادة أسعار السلع الأساسية مرة أخرى أربعة بل خمسة أضعاف، اندلعت احتجاجات سلمية على مستوى البلاد، بقيادة رهبان بوذييين وفلول المجتمع المدني. ورداً على ذلك، قمعت الحكومة بوحشية هذه الاحتجاجات، وفتحت النيران على الحشود العزلاء، وقامت بتفتيش أديرة الرهبان ليلاً. وتم القبض على نحو 2000 من المدنيين

(3) Tun, A. H. "Myanmar Cyclone Toll Rises to 138,000 Dead, Missing". Reuters, 24 June 2008. Available from: <uk.reuters.com/article/featuredCrisis/idUKBKK15852620080624?>.

(4) Amnesty International. "Myanmar Briefing: Human Right Concerns a Month after Cyclone Nargis". 2 June 2008. Available from: <www.amnesty.org/en/library/asset/ASA162008/013//en/85931049-32e511-dd-863f-e9cd398f74da/asa160132008eng.pdf>.

(2) See: Head, J. "Burma Leaders Double Fuel Prices". BBC News, 15 August 2007. Available from: <news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/6947251.stm>. And also: Assistance Association for Political Prisoners. Crackdown in Burma Continues, 31 January 2008. Available from: <www.aappb.org/release100.html>.

(1) Head, J. "The Hardship that Sparked Burma's Unrest". BBC News, 2 October 2007. Available from: <news.bbc.co.uk/1/hi/world/asia-pacific/7023548.stm>.

والعمل<sup>(5)</sup>. كما أن الأزمات العالمية المالية والغذائية والبيئية الراهنة، قد كثفت من وطأة وشدة صعوبات الحياة التي يعاني منها مواطنو بورما. وبالرغم من ذلك، وفي مواجهة هذا الوضع المريع، فإن مجلس الدولة للسلام والتنمية الحاكم، لم يظهر أي استعداد لتغيير سياساته أو نظام حكمه.

## الأزمة المالية

لقد عانت بورما طويلاً من أزمة مالية داخلية. فالتضخم في أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك الطعام والوقود، أدى إلى انتشار الاحتجاجات، نظراً لعدم قدرة الناس على التحمل أكثر من ذلك، ولأن ارتفاع أسعار السلع ترحم إلى فقدان للوظائف. فضلاً عن ذلك، فقد أثرت أزمة الاعتمادات بصورة غير مباشرة على العمال، عن طريق خفض الاستثمارات في الصناعات المحلية. فسوق الاعتماد للمستهلكين أو صفار رجال الأعمال، لم تعد موجودة وظيفياً. ومن ثم فإن تنمية سوق الاقتصاد الحر في هذا البلد، يعد في جوهره مجرد أسطورة، والحق في تنمية الصناعات محفوف، وحكر على الطبقة العسكرية الحاكمة، وأسره وذيويهم<sup>(6)</sup>.

أضف إلى ذلك، إساءة استخدام مجلس الدولة للسلام والتنمية لأموال الأمة، ليوصل الإنفاق العسكري المتزايد عواقبه الوخيمة على الفئات الأكثر فقراً في البلاد. فبينما عجزت الحكومة عن مساندة ودعم المواطنين، في أعقاب الإعصار بدون مواد الإغاثة الأجنبية، فإنها أنفقت ما يقرب من نصف ميزانيتها على الجيش.

وقد زادت الأزمة المالية الواقع الاقتصادي سوءاً. فصناعات الصيد والتعدين والملابس والأغذية، على سبيل المثال، أصبحت في معاناة شديدة<sup>(7)</sup>. كما تعرض مواطنو بورما

في الخارج إلى ضغوط مالية؛ ما جعلهم عاجزين عن إرسال أموال إلى ذويهم، كما كانوا يفعلون من قبل. كما أن طلب البلدان المتقدمة على السلع من مصانع يعمل فيها مهاجرون من بورما، قد انخفض أيضاً، ما أسفر عن انخفاض فرص العمل للعمال المهاجرين، وزيادة سوء معاملتهم من قبل أصحاب الأعمال الذين يسعون إلى استخلاص أكبر أرباح من المهاجرين مستغلين أزمته<sup>(8)</sup>.

## الأزمة البيئية

هناك تدهور بيئي متزايد في بورما. حيث يعرض مجلس الدولة للسلام والتنمية حقوق الموارد المحلية للبيع، سواء المعدنية أو البيولوجية. فالدول المجاورة، جنباً إلى جنب حكومة منصاعة، تستغل الموارد الطبيعية للبلاد، من دون اهتمام بالعواقب البيئية والثقافية. في ولاية "كاشن"، يقوم تجار الخشب الصينيون حالياً، باستخلاص الأخشاب بدون اعتبار للأثر قصير أو طويل المدى، ومن دون أيضاً تشغيل مواطني بورما، ومن دون توفير أي دفعة تنشيطية لاقتصادها المحلي<sup>(9)</sup>. وبالمثل، فإن حكومة مجلس الدولة للسلام والتنمية، باعت حقوق الاحتياطات المعدنية الغنية، مثل الذهب والماس من دون أي إشراف نظامي على آثار ذلك على البيئة.

وعلى مدى العقدين الأخيرين، عانت بورما من أعلى معدلات لإزالة الغابات. حيث فقدت ما يقرب من 20% من غاباتها<sup>(10)</sup>.

وقد حدث ذلك بالرغم من التحذيرات من الإضرار الدائم بالبيئة، عندما تهمل التنمية الاعتماد بين النظم البيئية المختلفة على بعضها البعض<sup>(11)</sup>. كما يأتي عدد السدود التي تم التخطيط لها، وبنائها على النهر الرئيسي لبورما، من خلال شركات صينية وهندية وتايلاندية وحكوماتها؛ ليلقي بتهديد آخر للتنوع الحيوي للبلاد<sup>(12)</sup> فالمنفعة المالية تذهب إلى أرصدة القادة العسكريين بينما يحصد الناس المعاناة.

## الأزمة الغذائية

لقد أثرت الأزمة الغذائية تأثيراً مباشراً على بورما، حيث ظل الناس يعانون على مدى أربعة عقود من أزمة محلية موهنة تتعلق بقوتهم اليومي، اشتملت على انخفاض في البروتين<sup>(13)</sup>. وعلى الرغم من أن بورما تعد من البلدان ذات "الفائض الغذائي" من الناحية التكنيكية، لأنها تنتج من الغذاء ما يفوق استهلاكها، فقد تركت المنظومات غير العادلة في التوزيع المواطنين فريسة للمعاناة من سوء التغذية. حيث يعاني 32% من الأطفال من نقص الوزن<sup>(14)</sup>. وكثير من المواطنين في خطر داهم، من

news&Itemid=50>.

(10) Mongobay.com (nd). "Myanmar: Environmental Profile".

Available from: <rainforests.mongobay.com/20myanmar.htm>.

(11) Curtis, G. "Christian Aid Warns of Burma Environmental Damage". Christian Today, 15 May 2007.

Available from: <www.christiantoday.com/article/christian.aid.warns.of.burma.environmental.damage/107>.

(12) Pichai, U. "Environmentalists Demand Halt to US\$ 35 Billion Burma Dams". Mizzima, 16 March 2009.

Available at: <www.mizzima.com/news/inside-burma/1844-environmentalists-demand-halt-to-us-35-billion-burma-dams.html>.

(13) Suu Kyi, A.S. "Breakfast Blues". In Letters from Burma, 271998 .30-.

(14) WFP (nd). "Myanmar". World Food Programme (WFP). Available from: <www.wfp.org/countries/Myanmar>.

(7) See, for example, Mizzima, "Burmese Fishery Export Hit Hard", 27 November 2008; "China Slowdown Hits Burmese Mining", 28 January 2009; "Ad Industry in Burma in Doldrums", 14 February 2009; "Rangoon Factories Begin Cutting Jobs", 5 February 2009. Available from: <www.mizzima.com/news/global-financial-crisis-a-burma.html>.

(8) Interviews with Mae Sot, Thailand area factory workers by Burma Lawyers' Council staff, June 2008.

(9) Kachin News Group. "China Resumes Importing Timber from Northern Burma". Kachin News, 17 December 2008.

Available from: <www.kachinnews.com/index.php?option=com\_content&view=article&id=678:china-resumes-importing-timber-from-northern-burma&catid=1:latest-

(5) Yeni and Min Lwin. "Massive Cheating Reported from Polling Stations". The Irrawaddy, 10 May 2008.

Available from: <www.irrawaddy.org/article.php?art\_id=11923>.

(6) Pepper, D. "In Burma, Business Ventures Start with Military". SFGate, 13 November 2008.

Available from: <www.sfgate.com/cgi-bin/article.cgi?f=/c/a/200812/11/MNNU12SBS8.DTL>.

الوقت الحالي، هناك ما يقدر بألفي ومائة معتقل سياسي في سجون بورما<sup>(20)</sup>.

## المجتمع المدني موضع شك

في أوقات الأزمة، تكون منظمات المجتمع المدني مهمة للغاية في توفير الإغاثة، والصوت البديل للمساعدة على حل المشكلات الأكثر ضغطاً على الأمة. ولكن في بورما، نجد أن هذه المنظمات غير متطورة بما يكفي، ومحظورة، أو مضطهدة من قبل الحكومة. والجماعات البارزة المسموح لها بالوجود، هي فقط تلك التي تساعد على تدعيم الجيش. على سبيل المثال، "فيلق الحرائق المساعد"، والذي يساعد في إخماد أي احتجاجات. وبالمثل، فإن مجموعة المرأة التي تدعمها الحكومة، تعزز سياسات الحكومة، بدلاً من العمل على تغييرها. وعلى الرغم من وجود بعض المنظمات القاعدية التي تعمل في مجتمعات محلية، إلا أنها مجبرة على الاستحصال على تصريح من الحكومة للقيام بأي نشاط<sup>(21)</sup>. علاوة على ذلك، فهناك اتجاه لأن يقوم أعضاء هذه المنظمات، بشيء ما "غير قانوني". وهو في الغالب ما يعني فقط معارضة الحكومة، وفي الغالب تتم معاقبتهم على ذلك<sup>(22)</sup>.

## خاتمة

تحت الحكم العسكري، يعيش شعب بورما في أزمات دائمة، سواء اقتصادية أو سياسية أو بيئية. في السنوات الأخيرة، عملت هذه الأزمات وبنحو متكرر على إشعال

الفجوة في غياب حماية حقوق الإنسان<sup>(18)</sup>. وقد رفضت عدة مجموعات سياسية بارزة، مثل الاتحاد الوطني للديمقراطية NLD، وحزب دولة مون الجديد والجهة الوطنية الديمقراطية لدولة مون، ومنظمة استقلال كاشين، المشاركة في الاستفتاء على الدستور. وتخطط مجموعات المعارضة الرئيسية بقيادة الاتحاد الوطني للديمقراطية، لمقاطعة الانتخابات المقبلة في العام 2010.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أزمة سياسية بين الصفوف العسكرية في حالة اختتام، بين مجلس السلام والتنمية وجيش دولة "وا" المتحد (USWA) الذي يتحكم في جزء من ولاية شان Shan. وعلى الرغم من اتفاق الجماعات على وقف إطلاق النار في 1989، إلا أن جيش وا رفض نزع السلاح، وأصبح ميليشيا تحت سيطرة الحكومة. وقد دأب جيش وا على طباعة وثائق رسمية، بصفته "حكومة دولة وا، منطقة الحكم الذاتي الخاصة، اتحاد ميانمار". وذكر أنه لن ينزع السلاح، ولن يشارك في انتخابات 2010 ما لم يتم منحه هذه المكانة<sup>(19)</sup>.

وقد واصل مجلس السلام والتنمية الحاكم اعتقال أي فرد يجرؤ على نقد الحكومة وسياساتها. وهو ما يعد مؤشراً واضحاً على عدم استعدادها للسماح بتغيير حقيقي في المجال السياسي. في العام الماضي، تم تمديد الإقامة الجبرية للقائد المنتخب ديمقراطياً، والحائز جائزة نوبل "داو أونج سان سوكي" كما تم الحكم على الكوميديان البورمي، والمعلق الاجتماعي "زاجنار" بالسجن 45 سنة؛ لانتقاده استجابة الحكومة لإعصار سايلكون نرجس. وفي

نقص الغذاء، عندما تقع كوارث طبيعية وبيئية، وخصوصاً عندما تدار عواقبها على نحو سيئ، كما شاهدنا في أعقاب إعصار سايلكون نرجس. في ولاية "تشين" وضع طاعون حديث للفئران 100.000 مواطن في مواجهة خطر المجاعة، ولم تقدم الحكومة حتى الآن أي مساعدة لهم<sup>(15)</sup>.

## أزمة التعليم

يضع التمويل الرسمي للتعليم في بورما هذا البلد في قاع البلدان الأقل نمواً، والتي تتفق فقط 1.2% من إجمالي الناتج القومي على التعليم، سواء بالنسبة لإجمالي الناتج القومي، أو كإرقام مطلقة<sup>(16)</sup>. فعلى المستوى الوطني لا ينهي المناهج كاملة، من الطلاب الملتحقين بمرحلة التعليم الابتدائي أو الثانوي، سوى ثلثهم<sup>(17)</sup>.

## الأزمة السياسية

النظام السياسي المعطوب يظل جميع العوامل الأخرى. فمجلس السلام والتنمية، ومن سبقوه من ديكتاتوريين، رفضوا أن يسمحوا بانتقال حقيقي إلى الديمقراطية. على الرغم من الانحدار المتعمق للبلاد، منذ الاستيلاء العسكري على السلطة. ف"طريق الخطوات السبع نحو الديمقراطية" التي يتبناها النظام، ينظر إليها معظم الناس على أنها طريق الخطوات السبع نحو التخندق العسكري الدائم. ومن بين نقاط كثيرة مطروحة في هذا السياق، نجد أن الدستور الجديد الذي يعزز السيطرة العسكرية، غير المحدودة، على تحركات وعمل الحكومة، قد فشل في توفير القضاء المستقل، وسد

(20) France 24. "Online Mobilization for Political Prisoners in Burma". Available from: <www.france24.com/en/20090319-web-mobilisation-political-prisoners-burma-egypt-activist-rio-wireless-brazil>.

(21) Ni Aung, M.A. "Creating Space in Myanmar/Burma". In Zarni (ed.) Active Citizens Under Political Wraps: Experiences from Myanmar/Burma and Vietnam. Chaing Mai: Heinrich Boll Foundation. 2006.

(22) Lorch, J. "Civil Society Actors and Their Room for Maneuver in Myanmar/Burma". In Zarni (ed.) Active Citizens Under Political Wraps: Experiences from Myanmar/Burma and Vietnam. Chaing Mai: Heinrich Boll Foundation. 2006.

Issues on Burma Journal, No.30. 2008; and two publications by the Burma Lawyers' Council. "2010 Elections: No Hope for Human Rights". Legal Issues on Burma Journal, No.30.2008, and "Statement on the Failure of the 2008 SPDC Constitution to Protect Judicial Independence". 4 December 2008.

(19) Weng, L. "UWSP Proposes Autonomous Wa Region". The Irrawaddy, 5 January 2009. Available from: <www.irrawaddy.org/highlight.php?art\_id=14874>.

(15) Carroll, B. "Rampaging Rats Bring Starvation to Burma". BBC News, 26 September 2008.

Available from: <news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/7633986.stm>.

(16) CIA (2009). World Factbook, Burma. Available from: <www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/bm.html>.

(17) "Child Education in Burma". Asian Tribune, 3 September 2003.

Available from: <www.asiantribune.com/oldsite/show\_article.php?id=850>.

(18) See: Htoo, A.U. "Analysis of the SPDC's Constitution from the Perspective of Human Rights". Legal

واستمرار وتكريس الوضع الراهن، الذي يشكل أضرارًا بالغة للشعب. واستجابة لهذه الأزمات، تزيد الحكومة من بطشها واعتقالاتها، ورفضها توفير أي شكل من شبكات الأمان لمواطنيها. وقد جعلت الحكومة من هذا البلد بلدًا بحقوق محفوظة لنخبته العسكرية ولذويهم فحسب، بينما نجد معظم المواطنين يتأثرون بشدة، وعلى نحو متباين، بالأزمات والكوارث التي تزيد عيشهم سوءًا.